المحاضرات

مباحث

اصول الفقه

قدوة الفقهاء والمجتهدين

آية‌الله العظمى الحاج سيّد محمّد المحقق الداماد (طاب ثراه)

الجزء الثاني

تقرير:

آية‌الله السيد جلال الدين الطاهري الاصفهاني

www.ketabir

طاهری، جلال الدین، ۱۳۰۵ ـ
المحاضرات: تقریر مباحث اصول الفقه قدوه الفقهاء و المجتهدین آیه... محمد المحقق الداماد / جلال الدین الطاهری اصفهانی. ــ اصفهان: مبارک، ۱۳۸۲ .
۳ ج.
ISBN 964-94559-7-2 ـ ۳۵۰۰۰ ریال (هر جلد)
ISBN 964-94559-8-1 (ج. ۲) ـ ISBN 964-94559-9-x (۳
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا .
عربی.
۱. اصول فقه شیعه. ۲. فقه ـ ـ قواعد. الف. محقق داماد، محمد، ـ ۱۳۴۷. ب. عنوان.
۲۹۷/۳۱۲ BP ۱۵۹/۸/ط ۱۸م ۳
۸۲-۱۷۴۴۶م
کتابخانه ملی ایران

www.ketab.ir

انتشارات مبارک

المحاضرات

الجزء الثانی

الناشر: انتشارات مبارک

الطبعة: الاولی | اللیتوغرافیه: پارسا | المطبعه: کیمیا
الصحافه: پیمان | السعر: ۳۵۰۰ تومان | العدد: ۲۰۰۰ نسخه

شابک: ۱-۸-۹۴۵۵۹-۹۶۴ ISBN 964-94559-8-1

مراکز النشر:
اصفهان: میدان امام حسین(ع)، کوچهٔ کلینیک قائدی، انتشارات مبارک، تلفن ۲۲۲۰۶۱۹-۰۳۱۱
انتشارات فرهنگ مردم تلفن: ۲۲۰۵۵۰۷
قم: خیابان صفائیه پلاک ۶۳۶ انتشارات دارالفکر تلفن: ۷۷۳۳۶۴۵ ـ ۷۷۴۳۵۴۴-۰۲۵۱
تهران: خیابان انقلاب، خیابان ۱۲ فروردین، خیابان شهدای ژاندارمری، پلاک ۲۴۰ انتشارات دارالفکر، تلفن ۶۹۶۰۶۵۳-۰۲۱

الفهرست

المقصدالسادس: فی الامارات المعتبرة شرعاً او عقلاً و فیه مقامان

المقام الاول فی القطع ۲۱

اقسام المكلَّف ۲۴

اختصاص حجيّة الاصول و الطرق بالمجتهد و عدمه ۲۵

اشارة الى ما ذكره الشيخ قدس سره و صاحب الكفاية قدس سره و ما فی كلامهما ۳۰

ايراد صاحب الكفاية على الشيخ و نقده ۳۱

احكام القطع

الامر الاول: فی حجية القطع و انّها ذاتيّة ۳۵

فی عدم امكان النهی عقلاً عن العمل بالقطع ۳۶

نقد ما ذكره صاحب الكفاية من مراتب الحكم ۳۷

قابلية القطع لتعلّق الامر المولوي به و عدمها ۳۷

الامر الثانی: فی التجري ۳۹

عدم حرمة الفعل المتجري به ۴۰

قبح التجري و حسن الانقياد عقلاً ۴۲

عدم حرمة التجري بحسب الاخبار و الاجماع ۴۳

ما ذكره صاحب الكفاية فی المقام و نقده ۴۴

الامر الثالث: فی اقسام القطع ۴۶

مدي قيام الامارات و الطرق المعتبرة مقام القطع الطريقی ۴۷

www.ketab.ir

اشكال اجتماع اللحاظين و الجواب عنه ۴۹
عدم قيام الأمارات مقام القطع المأخوذ صفةً ۵۲
الامر الرابع: فى امتناع أخذ القطع بحكم فى موضوع نفسه او مثله او ضدّه ۵۴
حكم الظن فى هذا المقام ۵۷
الامر الخامس: فى وجوب الموافقة الالتزامية و عدمه ۵۹
التحقيق فى المسألة ۶۰
عدم مانعية لزوم الالتزام عن اجراء الاصول ۶۲
الامر السادس: فى قطع القطاع ۶۶
وجه عدم اعتبار قطع القطاع ۶۶
الامر السابع: فى القطع الاجمالى ۶۸
حجّية القطع الاجمالى عقلاً ۶۸
امكان الترخيص فى المخالفة شرعاً ۶۸
شمول الادلة الشرعية المرخّصة و عدمه للمقام ۶۹
التنافى بين الادلة المرخصة و الادلة الاولية فى المقام و عدمه ۷۱
الامتثال الاجمالى ۷۲
نقد ما ذكره المحقق النائينى ۷۴
اجزاء الامتثال الاجمالى ۷۵
حصول الاطاعة بالاحتياط من دون محذور ۷۶
استدراك ثمّ ارجاعٌ ۷۸

المقام الثانى: فى الظنّ

الأمر الاول: عدم حجّية الظنّ ذاتاً ۸۵
التأمّل فى ما ذكره صاحب الكفاية ۸۵
الأمر الثانى: امكان التعبد بالظن ۸۶
حجج المانع لامكان التعبّد بالظن ۸۷
إجابة صاحب الكفاية قدس سره عن حجج المانعين ۸۸
كلام الشيخ قدس سره فى الجمع بين الحكمين ۸۹

www.ketab.ir

الأمر الثالث: تأسيس الاصل فى مشكوك الحجيّة ٩٢
الفصل الاول: فى حجيّة الظواهر ٩٤
التفصيل بين من قصد افهامه و غيره ٩٥
كلام الشيخ قدس سره فى المقام و ايراد صاحب الكفاية عليه ٩٦
حجية ظواهر الكتاب ٩٧
حجج الاخباريين لعدم حجيّة ظواهر الكتاب ٩٧
كلام الشيخ قدس سره و النظر فيه ٩٨
ردّ ادلّة الاخباريين ٩٩
عدم وقوع التحريف فى الكتاب العزيز ١٠٣
حكم اختلاف القراءات ١٠٣
فى حكم حجيّة الظهور اذا شكّ فى وجود القرينة او قرينيّة الموجود ١٠٤
الفصل الثانى: حجيّة قول اللّغوي ١٠٦
ما ذكره صاحب الكفاية قدس سره و التحقيق فى المسألة ١٠٦
التمسك بالسيرة للمدّعى ١٠٨
طريق آخر لاثبات المطلوب ١٠٩
مناقشة صاحب الكفاية قدس سره و مراجعته ١٠٩
الفصل الثالث: فى الاجماع المنقول ١١٠
معنى الاجماع ١١٠
ملاك حجيّة الاجماع المحصّل ١١١
اختلاف نقل الاجماع بحسب الالفاظ الحاكية عنه ١١٢
حجيّة الاجماع المنقول اذا كان نقله عن حسّ ١١٣
الكلام فى حجيّة الاجماع المنقول اذا كان نقله للمسبّب لا عن حسّ ١١٣
تعارض الاجماعات المنقولة ١١٥
التواتر المنقول ١١٥
الفصل الرابع: فى الشهرة الفتوائيّة ١١٦
التمسك بالاخبار لاثبات الحجية ١١٦

www.ketab.ir

اقسام الشهرة و التحقيق فى المقام ١١٧
استدلالٌ و استئصالٌ ١١٨
الفصل الخامس: فى حجيّة خبر الواحد ١١٩
ادلّة المانعين لحجيّة خبر الواحد و الجواب عنها ١٢٠
الآيات ١٢٠
الاخبار ١٢١
الاجماع ١٢٥
فى الايات التى استدل بها على حجيّة خبرالواحد ١٢٥
آية النبأ و تقريب الاستدلال بها بالوجوه الاربعة ١٢٥
ايرادان و اجوبةٌ مدخولةٌ ١٢٨
التحقيقُ فى الاجابة عن الايراد الاوّل ١٣٠
التحقيق فى الاجابة عن الايراد الثانى ١٣١
التمسك باية النبأ من جهة مفهوم الوصف ١٣٢
آية النفر و تقريب الاستدلال بها بالوجوه الاربعة ١٣٣
ما ذكره المحقق النائينى قدس سره فى المقام و نقده ١٣٤
كلام مع الشيخ قدس سره فيما ذكره ١٣٧
آية الكتمان و تقريب الاستدلال بها ١٣٨
ما ذكره الشيخ قدس سره فى المقام و ايراد المحقق الخراسانى قدس سره ١٣٨
تأييد لما ذكره الشيخ قدس سره ١٣٩
آية السئوال و تقريب الاستدلال بها ١٤٠
ايراد الشيخ قدس سره و تأمل المحقق الخراسانى قدس سره فيه ١٤٠
النظر فيما ذكره الشيخ قدس سره من الايرادات ١٤٢
آية الأذن و تقريب الاستدلال بها ١٤٤
ايرادٌ على الاستدلال بالاية بوجهين و نقدهما ١٤٤
تزييف الاستدلال بالاية ١٤٦
الخبار التى استدلّ بها على حجيّة خبر الواحد ١٤٨

www.ketab.ir

تقریب الاستدلال بالاخبار ۱۴۹
الوثوق المعتبر فی المقام نوعی او شخصی..... ۱۵۰
التمسک بالاجماع لحجیّة خبر الواحد بتقریبات ثلاث..... ۱۵۱
التقریب الاوّل..... ۱۵۱
التقریب الثانی..... ۱۵۲
التقریب الثالث ۱۵۲
فی الایات الناهیة و الجواب عنها ۱۵۳
لمیّة استقرار السیرة علی العمل بخبر الواحد ۱۵۵
التمسک بدلیل العقل لحجیّة خبر الواحد و غیره بتقریبات مختلفة..... ۱۵۵
حجیّة خبر الواحد بدلیل العقل بتقریبات الثلاثة ۱۵۵
التقریب الاول..... ۱۵۵
الوجوه المحتملة فیما اذا فرض کون العلم الاجمالی ۱۵۷
مقتضی الدلیل العقلی لحجیة خبر الواحد علی فرض تمامیته ۱۵۹
التقریب الثانی..... ۱۵۹
التقریب الثالث ۱۶۱
المراد من التقریب الثانی و وجوه النظر فیه..... ۱۶۱
الدلیل العقلی لحجیّة مطلق الظن بتقریباته..... ۱۶۲
التقریب الاول..... ۱۶۲
ملاحظة علی التقریب الاول ۱۶۳
التقریب الثانی..... ۱۶۶
التقریب الثالث ۱۶۶
التقریب الرابع ،دلیل الانسداد..... ۱۶۶
مقدمات دلیل الانسداد..... ۱۶۶
نقد ما عمله المحقّق الخراسانی من تخمیس المقدمات..... ۱۶۶
فی عدم تمامیّة المقدّمة الاولی..... ۱۶۷
عدم تمامیة المقدّمة الثانیة ۱۶۸

www.ketab.ir

النظر فی المقدمة الثالثة ۱۶۹
وجوب الاحتیاط و عدمه فی هذالمجال ۱۷۲
فی المقدمة الخامسة ۱۷۴
ما هی نتیجة المقدمات علی فرض قبولها؟ ۱۷۵
حجة من ذهب الی اختصاص الحجیة بالظن بالطریق ۱۷۵
الحجة الاولی ما ذکره صاحب الفصول قدس سره ۱۷۵
کلام المحقق الخراسانی قدس سره فیما یناسب المقام ۱۷۹
الحجّة الثانیة ما ذکرها صاحب الحاشیة ۱۸۴

المقصد السابع: فی الاصول العملیّة و فیه مباحث

المبحث الاول: فی البراءة ۱۸۹
فی کون الاصول العملیة اربعة حسب انحصار مجاریها عقلاً ۱۸۹
فی اصالة البراءة و ما استدل به علیها من الادلة الاربعة ۱۹۰
الفصل الاول: الآیات التی استدل بها للبراءة ۱۹۱
الأولی: «و ما کنا معذّبین حتی نبعث رسولا» ۱۹۱
الاستدلال بالآیة علی نفی الاستحقاق ۱۹۲
نفی الملازمة بین الاخبار بنفی التعذیب و بین نفی الحکم واقعاً ۱۹۵
الثانیة: لا یکلف الله نفسا الا ما أتیها ۱۹۵
الایراد علی الاستدلال بالآیة ۱۹۶
الثالثة: و ما کان الله لیضل قوما ۱۹۷
الرابعة: قل لا اجد فیما اوحی ۱۹۷
الخامسة: و ما لکم ان لا تاکلوا ۱۹۹
السادسة: لیهلک من هلک عن بیّنه ۲۰۰
النسبة بین هذه الآیات و أدلة الاحتیاط ۲۰۰
الفصل الثانی: الروایات التی استدل بها للبراءة ۲۰۳
الأولی: حدیث الرفع ۲۰۳
ما ذکره الشیخ قدس سره ایراداً علی الاستدلال بحدیث الرفع ۲۰۳

www.ketab.ir

ما اورده المحقق الخراسانی قدس سره على الاستدلال بالحديث ۲۰۵
تقريبٌ ذكره المحقق الشيرازي قدس سره ۲۰۶
ما اورده المحقق الخراسانی قدس سره على التقريب السابق ۲۰۷
نقد ما اورده الشيخ قدس سره و المحقق الخراسانی قدس سره على الاستدلال بحديث الرفع ۲۰۷
النظر فيما اورده المحقق الخراسانی قدس سره على المحقق الشيرازي قدس سره ۲۰۹
فی ان المرفوع بحديث الرفع خصوص العقاب او جميع الاثار ۲۱۰
فی ان المرفوع خصوص المؤخذة و نقده ۲۱۱
فی لزوم تخصيص الكثير او الاكثر على فرض عموم الحديث و نقده ۲۱۲
فی انّ المرفوع هو خصوص الاثار الشرعية ۲۱۴
ما ذكره المحقّق النائينی قدس سره من عدم جريان حديث الرفع ۲۱۷
نقدٌ ما ذكره المحقّق النائينی قدس سره ۲۱۸
تكملةٌ ۲۱۸
الثانية: حديث الحجب ۲۱۹
تزييف الاستدلال بالحديث ۲۱۹
الثالثة: حديث الحلّيّة ۲۱۹
عدم تمامية الاستدلال بحديث الحلية ۲۲۰
ما ذكره الشيخ قدس سره فی المقام و نقده ۲۲۲
حصيلة ما ذكر ذيل الحديث فی مبحث المياه من الفقه ۲۲۲
الرابعة: حديث السعة ۲۲۳
الخامسة: حديث الاطلاق ۲۲۴
إمكان التمسک بالحديث لاثبات الاباحة تجاه الأخباري ۲۲۶
فی مقتضى القاعدة فيما اذا لم يجر الاصل و شک فی الورود ۲۲۸
السادسة: حديث عبدالاعلي ۲۲۹
السابعة: رواية ان اللّه يحتج على العباد ۲۲۹
الثامنة: رواية ايّما امرء ركب امراً ۲۲۹
التاسعة: صحيحة عبدالرحمن ۲۳۰

www.ketab.ir

الفصل الثالث: التمسک بالاجماع لاصالة البراءة ۲۳۳
الفصل الرابع: التمسک بدليل العقل لاصالة البراءة ۲۳۵
الكلام فی وجود قاعدة قبح العقاب بلابيان و عدمها ۲۳۷
حجج القائلين بالاحتياط و الجواب عنها ۲۳۹
الجواب عن الاخبار المستدل بها و النسبة بينها و بين ادلة البراءة ۲۴۲
إغماضٌ ثمّ إبصارٌ ۲۴۵
تعقيب كلام الشيخ قدس سره ثمّ التأمّل فيه ۲۴۷
تعقيب آخر لكلام الشيخ قدس سره و تأمل آخر ۲۴۹
كلام الشيخ قدس سره هنا و نقده ۲۵۲
طائفة اخرى من الاخبار و الجواب عنها ۲۵۶
التمسک بدليل العقل لوجوب الاحتياط و الجواب عنه ۲۵۷
كلام المحقق الخراسانی قدس سره فی تقريب الإنحلال و نقده ۲۶۰
تقريبان آخران للإنحلال ۲۶۲
التقريب الأول ۲۶۲
نقد التقريب الأول ۲۶۳
التقريب الثانی ۲۶۳
النظر فی التقريب الثانی ۲۶۳
تقريب آخر للإنحلال و تأييده ۲۶۵
تذييلٌ و تضئيلٌ ۲۶۵
الفصل الخامس: تنبيهات البراءة ۲۶۶
التنبيه الاول: فی ان اصل البراءة بالنسبة الی اصالة عدم التذكية ۲۶۶
اصل سببی او مسبّبی ۲۶۶
حكم المسألة اذا ثبتت الملازمة بين حلّية الحيوان و قابليته للتذكية ۲۶۶
حكم المسألة اذا لم تثبت الملازمه ۲۶۷
حكم الطهارة فيما اذاجرت اصالة عدم التذكية ۲۶۸
كلام المحقق النائينی قدس سره فی المقام ۲۶۸

www.ketab.ir

التنبيه الثاني: في حسن الاحتياط في الشبهة البدوية ۲۷۱
التنبيه الثالث: في ترتب الثواب على الاحتياط ۲۷۲
التنبيه الرابع: في جريان الاحتياط و عدمه ۲۷۳
وجه عدم جريان الاحتياط ۲۷۳
وجه جريان الاحتياط ۲۷۶
كلام العلامة قدس سره في الذكرى و ايراد المحقق الخراساني قدس سره ۲۷۶
في أدلة قاعدة التسامح في أدلة السنن ۲۸۱
ما ذكر الشيخ قدس سره و المحقق الخراساني قدس سره و التحقيق في المقام ۲۸۱
تقريران آخران لحجيّة الأخبار الضعاف و نقدهما ۲۸۴
التنبيه الخامس: في جريان البراءة في الشبهات الموضوعية ۲۸۶
ما ذكره العلامة و الشيخ قدس سره و التحقيق في المقام ۲۸۷
فيما لاتجري البراءة في الشبهة الموضوعية ۲۸۹
التنبيه السادس: في حسن الاحتياط مطلقا و عدمه ۲۹۱
في عدم حسن الاحتياط اذا اختل به النظام ۲۹۲
الفصل السادس: في دوران الامر بين المحذورين ۲۹۳
ما ذكره الشيخ قدس سره في المقام و ايراد المحقق الخراساني قدس سره عليه ۲۹۳
نقد ماذكره المحقق الخراساني قدس سره ۲۹۴
نقل كلام الشيخ و المحقق الخراساني قدس سره و نقده ۲۹۸
تحقيقٌ في الجواب ۳۰۰
تنبيهان ۳۰۰
الفصل السابع: في الشك في المكلف به مع العلم بالتكليف ۳۰۳
فيما هو المشهور من عدم تنجيز العلم الاجمالي مع خروج بعض الاطراف ۳۰۴
بسط الكلام و تحقيقُ المقال ۳۰۸
حكم ما اذا قطع بخروج بعض الاطراف عن مورد الإبتلاء ۳۰۹
المرجع في الشك في الابتلاء في الشبهات المفهومية و المصداقية ۳۱۰
حكم المسألة شرعاً ۳۱۳

www.ketab.ir

حکم ما اذا اضطرّ الی ارتکاب بعض الاطراف ۳۱۵
ماذکره الشیخ قدس سره و المحقق الخراسانی قدس سره هنا و التحقیق فی المسألة ۳۱۶
نقل کلام المحقق النائینی قدس سره و نقده ۳۱۸
الاخبارالدالة علی وجوب الاجتناب عن الاطراف مطلقا ۳۲۳
حکم الملاقی لبعض أطراف العلم الاجمالی ۳۲۴
نقل مقالة الشیخ قدس سره و تشییدها ۳۲۴
کلام مع المحقق الهمدانی قدس سره فیما فهمه من کلام الشیخ قدس سره ۳۲۶
وجه آخر لوجوب الاجتناب عن الملاقی و النظر فیه ۳۲۷
تفصیل المقام بحسب الاصلین العقلی و الشرعی ۳۳۵
الملاك فی تنجیز العلم الاجمالی ۳۳۸
ما ذکره الشیخ قدس سره بحسب الاصل الشرعی و التأمل فیه ۳۳۹
الملاك فی تعارض الاصول الجاریة فی اطراف المعلوم ۳۴۰
جدول حکم الملاقي والملاقیٰ فی بعض الاطراف ۳۴۲
حکم العلم الإجمالی اذا کانت اطرافه تدریجیّة الوجود ۳۴۵
فی جواز المخالفة القطعیة و جریان الاصول اذا لم یکن العلم الاجمالی منجّزاً ۳۵۰
کلام الشیخ قدس سره هنا و تفرقته بین الاصول اللفظیة و الاصول العقلیة ۳۵۰
وجه عدم جریان الاصل اللفظی فی المقام ۳۵۱
الفصل الثامن: فی دوران الامر بین الاقل و الاکثر الارتباطیین ۳۵۳
ما ذکره الشیخ قدس سره تقریباً لجریان البراءة العقلیة فی المقام ۳۵۴
کلام المحقق النائینی مع الشیخ قدس سره ۳۵۸
نقل الکلام لتبیین المرام ۳۶۱
النظر فی کلام المحقق النائینی قدس سره ۳۶۲
اشارة الی الوجه الاول لوجوب الاحتیاط فی المقام ۳۶۶
الوجه الثانی لوجوب الاحتیاط فی المقام و الجواب عنه ۳۷۰
کلام المحقق الیزدي قدس سره فی إنحلال العلم الاجمالی ۳۷۳
استدلال آخر علی جریان اصل البراءة ۳۷۷

www.ketab.ir

وجه جريان البراءة الشرعية فى المقام عند الشيخ قدس سره ۳۸۰
ما ذكره المحقق الخراسانى قدس سره توجيها لجريان البراءة الشرعية ۳۸۲
توجيه المحقق النائينى قدس سره لجريان البراءة الشرعية و نقده ۳۸۸
فذلكةٌ و تبصرةٌ ۳۹۱
الفصل التاسع: تنبيهات حول اقسام الاقل و الاكثر ۳۹۴
التنبيه الأوّل: ۳۹۴
التنبيه الثانى: ۳۹۵
التنبيه الثالث: ۳۹۸
الفصل العاشر: فى دوران الامر بين التعيين والتخيير ۴۰۱
الفصل الحادي عشر: فى الشك فى الركنيّة ۴۱۴
ايضاحٌ فيه ايماءٌ الى الجهة الثالثة ۴۱۸
ما ذكره الشيخ قدس سره فى المقام ۴۱۹
ايراد على ما ذكره الشيخ قدس سره ۴۲۱
فى امكان تخصيص التكليف بغير الجزء المنسى بحديث الرفع و عدمه ۴۲۱
ما ذكره المحقق النائينى قدس سره و التأمل فيه ۴۲۲
الجواب عن الايراد الاوّل من المحقق النائينى قدس سره ۴۲۳
الجواب عن الايرادين الثانى و الثالث من المحقق النائينى قدس سره ۴۲۹
التحقيق فى المسألة بصورها ۴۳۳
استدلال على صحة العمل فى المقام باستصحاب الصحة ۴۳۶
ما ذكره المحقق الخراسانى قدس سره لتصحيح الاستصحاب و نقده ۴۳۷
ملاحظةٌ على ما ذكره الشيخ قدس سره ۴۳۸
فى جريان الاستصحاب مع الشك فى القاطعية ۴۴۲
استدلالٌ بالآية الشريفة على الصحة عند الشك فى المانع و نقده ۴۴۳
التمسك بالاستصحاب فى المقام بتقريبات مختلفة و التأمل فيها ۴۴۴
اخبار المسألة ۴۴۹
كلام الشيخ فى الجمع بين الاخبار و ما يلاحظ عليه ۴۴۹

www.ketab.ir

الفصل الثانی عشر: فی حکم تعذّر بعض اجزاء المرکب و شروطه . ۴۵۳
«المقام الاول فی اقتضاء الاصل العملی» ۴۵۴
فی ان المرجع فی المقام عند جریان الاصل هو البراءة او الاستصحاب ۴۵۶
تقریباتٌ لجریان الاستصحاب ۴۶۶
ما یرد علی تقریبات جریان الاستصحاب ۴۵۹
المقام الثانی فی اقتضاء الدلیل الاجتهادي ۴۶۵
شبهة تخصیص الاکثر فی القاعدة و الجواب عنها ۴۷۵
فرعان ۴۸۱
الفصل الثالث عشر: فی دوران الامر بین اعتبار شئ فی..... ۴۸۵
الفصل الرابع عشر: فیما یعتبر فی العمل بالاصل..... ۴۸۸
و فیه مقامان احدهما فی الاحتیاط والثانی فی البراءة..... ۴۸۸
المقام الاول فیما یعتبر فی العمل بالاحتیاط ۴۸۸
ملاحظةٌ علی ما ذکره الشیخ قدس سره ۴۹۵
کلام المحقق النائینی قدس سره فی المقام و النظر فیه ۴۹۸
المقام الثانی فی شرایط العمل بالبراءة..... ۵۰۰
فی الفحص فی الشبهات الحکمیّة..... ۵۰۱
فی استحقاق العقاب مع عدم الفحص..... ۵۰۴
ما ذکره المحقّقان النائینی و الخراسانی فی حلّ العقد و ما ورد علیه ۵۰۶
فی الفحص فی الشبهات الموضوعیة ۵۰۸
شرطان آخران لجریان البراءة ذکرهما الفاضل التونی قدس سره و النظر فیهما ۵۱۱
المبحث الثانی: قاعده لاضرر و لاضرار
مدرك القاعدة ۵۱۷
مورد صدور حدیث لاضرر و لاضرار..... ۵۲۲
فی معنی الضرر و الضرار بحسب الغة..... ۵۲۵
فقه الحدیث..... ۵۲۶
تنبیهات فی شمول الحدیث للاضرار علی النفس و عدمه ۵۳۱

www.ketab.ir

التنبيه الاول: فى شمول الحديث للاضرار على النفس و عدمه ۵۳۱
التنبيه الثانى: فى عدم تناسب الحديث مورده ۵۳۲
نقد ما ذكره المحقق النائينى قدس سره ۵۳۳
التنبيه الثالث: توهم لزوم تخصيص الاكثر و دفعه ۵۳۵
اشارة الى ما اورده المحقّق الخراسانى قدس سره على الشيخ قدس سره ۵۴۰
التنبيه الرابع: نسبة القاعدة الى أدلّة الاحكام الأولية ۵۴۴
فرعان ۵۴۸
التنبيه الخامس: فى شمول القاعدة للاحكام العدمية و عدمه ۵۵۶
التحقيق فى المقام ۵۵۷
التنبيه السادس: مقتضى القاعدة بحسب بعض الفروع ۵۶۰
التنبيه السابع: تعقيبٌ لحكم بعض الفروع و تتميمٌ ۵۶۲
ملاحظةٌ على ما ذكره المحقق النائينى قدس سره ۵۶۴
التنبيه الثامن: فى دوران الامر بين الحكمين الضرريّين ۵۶۷
التنبيه التاسع: نسبة القاعدة الى قاعدة السلطنة ۵۶۹

www.ketab.ir